دراسة تحليلية لمقارنة تفتت الحيازة الزراعية في السهول الساحلية والمرتفعات الجبلية في محافظة اللاذقية

م. باسل سمير شعباني* أ.د. غسان يعقوب** أ.د. إبراهيم حمدان صقر**

(الإيداع: 7 حزيران 2023، القبول: 12 تموز 2023)

الملخص:

تعد ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية من السمات المميزة لقطاع الزراعة في سورية، والمزارع الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر انتشاراً فها، وقد تزايد عددها نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني الذي أدى إلى زيادة الضغط السكاني على الأراضي الزراعية، أجريت الدراسة في محافظة اللاذقية على عينة عشوائية شملت 384 حائز في 24 قرية، وتم من خلالها التعرف على ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية. وهدفت إلى دراسة واقع ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية، وتحديد أسبابها، والسعة الحيازية، ودراسة عدالة توزيع الحيازات في مناطق السهول الساحلية والمرتفعات الجبلية في محافظة اللاذقية.

وكانت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

1- درجة تفتت الحيازات في السهول الساحلية تراوحت ما بين 0.021118 -0.045667، وتراوحت بين 0.005321 -0.074513 في المرتفعات الجبلية، ومعامل جيني بلغت قيمته نحو 0.41 في السهول الساحلية، و0.35 في المرتفعات الجبلية، هذا دليل على عدم المساواة في توزيع الحيازات.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاجتماعية (زيادة عدد أفراد الأسرة والتوريث) على تفتت الحيازات الزراعية، وذلك لأن العادات والتقاليد الخاصة بالتشجيع على الإنجاب واحدة في منطقتي الدراسة.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاقتصادية (بيع وتأجير الأرض وعدم كفايتها كمصدر رزق) على تفتت الحيازات الزراعية، وذلك لتشابه الحالة الاقتصادية في منطقتي الدراسة، وأن سبب بيع الأراضي هو الحاجة المادية.

الكلمات المفتاحية: الحيازة الزراعية في محافظة اللاذقية. درجة التفتت. معامل جيني. منحني لورنز.

* طالب دراسات عليا (دكتوراه)، كلية الهندسة الزراعية، جامعة تشرين.
** أستاذ في قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الهندسة الزراعية، جامعة تشرين.
**أستاذ في قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الهندسة الزراعية، جامعة تشرين.

An analytical study to compare the fragmentation of agricultural tenure in the coastal plains and mountainous highlands in Lattakia Governorate

Bassel Shaabani* **Dr.Ghassan Yacoub**** **Dr.Ibrahim Hamdan Saqr****

(Received: 7 June 2023, Accepted: 12 July 2023)

Abstract:

The phenomenon of fragmentation of agricultural holdings is one of the distinguishing features of the agricultural sector in Syria, and small and medium farms are the most prevalent in it, and their number has increased as a result of the high population growth rate, which has led to an increase in population pressure on agricultural lands. The study was conducted in Lattakia Governorate on a random sample that included 384 holders In 24 villages, the phenomenon of fragmentation of agricultural holdings was identified. It aimed to study the reality of the phenomenon of fragmentation of agricultural holdings, identify its causes, and the holding capacity, and study the fairness of the distribution of holdings in the coastal plains and mountainous highlands in Lattakia Governorate.

The most important results of the study were as follows:1-The degree of fragmentation of holdings in the coastal plains ranged between 0.021118 - 0.045667, and ranged from 0.005321 -0.074513 in the mountainous highlands, and the Gini coefficient was about 0.41 in the coastal plains, and 0.35 in the mountainous highlands. This is evidence of inequality in the distribution of holdings.2-There are no statistically significant differences at the level ($0.05 \geq \alpha$) for the impact of social factors (increase in the number of family members and inheritance) on the fragmentation of agricultural holdings, because the customs and traditions of encouraging reproduction are the same in the two study areas.

3-There are no statistically significant differences at the level ($0.05 \geq \alpha$) for the impact of economic factors (selling and renting land and its insufficiency as a source of livelihood) on the fragmentation of agricultural holdings, due to the similarity of the economic situation in the two study areas, and that the reason for selling land is financial need.

Keywords: agricultural tenure in the province of Lattakia, degree of fragmentation, Gini coefficient, Lorenz curve.

*PhD student in the Department of Agricultural Economics, Tishreen University
**Professor, Department of Agricultural Economics, Tishreen University
**Professor in the Department of Agricultural Economics, Faculty of Agricultural Engineering, Tishreen University

1- المقدمة:

تشير التقارير الدولية إلى أن الهيكل التوزيعي للحيازات الأرضية في جميع أنحاء العالم يغلب عليه طابع المزارع ذات الحيازات الصغيرة والتي تمثل الجزء الأكبر من قطاع الزراعة، حيث أن ما يقارب 85% من المزارع مساحتها أقل من 2 هكتار، وتُعد جميع المزارع في آسيا وأفريقيا مزارع صغيرة، كما تمثل الغالبية العظمى في أمريكا اللاتينية (IFAD, 2015)، وأن المزارع العائلية تشكل 98% من الحيازات وتستحوذ على مساحة تقدر بنحو 53% من إجمالي الأراضي الزراعية، ويختلف هذا الوضع من بلد لآخر (Benjamin et al., 2016).

تعد ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية من السمات المميزة لقطاع الزراعة في سورية، وبالرغم من الجهود الحكومية لزيادة مساحة الرقعة الزراعية والإنتاج الزراعي على مدار العقود الخمسة الماضية، إلا أن معدل الزيادة السكانية كان أكبر من معدل الزيادة في مساحة الرقعة الزراعية، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، واستمرار تفاقم هذه المشكلة، ويعرف مصطلح تفتت الحيازات الزراعية استناداً إلى الخصائص المميزة للقطاع الزراعي، بأنه التقسيم الجغرافي للأراضي الزراعية إلى قطع منفصلة، كما أن قيام الأفراد بتشغيل وإدارة أكثر من قطعة أرض متباعدة جغرافياً يعد نوعاً من التفتت الزراعي في الحيازة (Dirimanova, 2002).

تشير الدراسات إلى أن المزارع الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر انتشاراً في سورية، وقد تزايد عددها نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني الذي أدى إلى زيادة الضغط السكاني على الأراضي الزراعية، ونظراً لأهمية هذه المشكلة وانعكاساتها السلبية على القطاع الزراعي لابد من البحث عن صيغة تجميع الحيازات الزراعية صغيرة الحجم من خلال إقناع المزارعين بجدوى وضرورة هذا التجميع، والتحول من زراعة الكفاف إلى زراعة السوق، وإقامة شركات الإنتاج الزراعي كأحد السياسات التي يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية، بالإضافة إلى تجربة اتباع سياسة دمج الأراضي الزراعية (صقر، 2005).

وقد جاء في التقرير التنظيمي، المؤتمر العام العاشر للاتحاد العام للفلاحين (2006)، أن مرور أكثر من ثلاثين عاماً على تسليم الأراضي للمنتفعين مع التزايد الكبير وعامل الوراثة أدى إلى تفتيت الحيازات الزراعية وتبعثرها وانخفاض دخولها وبالتالي انخفاض مستويات الادخار وتدني الاستثمار الفردي في الأرض الزراعية ولجوء الكثيرين إلى تأجير أراضيهم أو إهمالها إلى هذا الحد أو ذلك.

كما قامت مديرية زراعة ريف دمشق (2009) بدراسة "أثر تفتت وتشتت الحيازات الزراعية للأرض المستثمرة في محافظة ريف دمشق"، على عينة قصدية من 1000 استمارة وزعت على العاملين في الوحدات الإرشادية والدوائر الزراعية، للتوصل إلى أهم العوامل المسببة لمشكلة التفتت، وهي العوامل الاجتماعية (الميراث – التنازل عن الأملاك) بنسبة 31%، والعوامل الاقتصادية (غلاء المستلزمات – بيع جزء من الأراضي) بنسبة 42%، بينما شكلت الأسباب الطبيعية والقوانين 27% من العوامل المسببة، وقسمت الدراسة نتائج ظاهرة تفكك الملكيات إلى نتائج إيجابية (سهولة الإدارة ودورة رأسمال)، ونتائج سلبية (عدم جدوى الاستثمار الزراعي في مساحات صغيرة من الأراضي وزيادة الهجرة وارتفاع تكاليف إنتاج السلع).

وهدفت تركماني وآخرون (2011) في "دراسة التفتت الحيازي في سورية (محافظة درعا)"، إلى معرفة وتحديد أسباب هذه الظاهرة، والقيام بتحليل مجموعة من الملامح المميزة لتفتت الحيازة الزراعية في سورية، وتراوحت درجة تفتت الحيازات في ازرع بين 0.071 و0.223، وفي الصنمين بين 0.085 و0.241، أما في منطقة درعا فتراوحت درجة التفتت بين 0.084 و0.268، كما بينت الدراسة أن قيمة معامل جيني بلغت 0.624 في درعا، و0.616 في إزرع، و0.63 في الصنمين.

واعتمد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس (2012) في دراسة "تفتت الحيازات الزراعية الفلسطينية وأثر ذلك على الإنتاج والإنتاجية"، على بيانات التعداد الزراعي لعام 2010، وخلصت إلى أن هنالك انتشار لظاهرة تفتت الحيازات الزراعية وعدم العدالة في توزيعها وارتفاع عدد الحيازات التي تتبع مساحة صغيرة من الأرض، وأظهر منحنى لورنس عدم عدالة

التوزيع للملكيات وزيادة استخدام التكنولوجيا في المساحات الكبيرة من الأراضي لتسهيل العمل في الزراعة، مع تراجع الاستخدام في المساحات الصغيرة من الأراضي.

كما درس الضمان وآخرون (2020) "تفتت الحيازات في ريف منطقة السلمية"، مبيناً تراجع الزراعة كمصدر رئيسي للدخل لتصبح عملاً رديفاً لكثير من الأسر الزراعية التي اتجهت إلى أعمال أخرى كالوظائف الحكومية والأعمال التجارية والصناعية، وكانت أهم نتائج الدراسة وجود فروق معنوية بين قرى تلدرة، وبري الشرقي، وعقارب الصافي فيما يتعلق بمتوسط الحيازة الزراعية، وقيمة معامل جيني بلغت 0.55، مما يدل على عدم عدالة توزيع الحيازات، وأهم المتغيرات التي أثبت النموذج معنويتها ذات التأثير على الدخل المزرعي هي (مساحة أكبر قطعة زراعية، والمساحة المهدرة من الأرض، وبعد الأرض عن السكن، وعدد الآلات الزراعية المملوكة)، وأظهر معامل الارتباط وجود علاقة ارتباط معنوية جداً بين الدخل المزرعي ومساحة أكبر قطعة زراعية (0.80).

2- المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في انتشار ظاهرة تفتت الحيازات في محافظة اللاذقية، وما نتج عنها من تقلص متوسط الحيازة الأرضية للمزارع، وتزايد أعداد الحيازات الصغيرة وعدد حائزيها، فتلك العوامل من شأنها أن تؤثر على استخدام التكنولوجيا والميكنة الزراعية، وما يمثله من خطورة على كفاءة استخدام المورد الأرضي وعدم تحقيق الإنتاج الأمثل للمزارع، كما يعرضها للعديد من المخاطر سواء كانت مالية أو تسويقية التي يمكن أن تواجه تلك المزارع، كما أنها تمنع تنوع المحاصيل بما يضمن للمزارع عائد مناسب في حال تعرضه للمخاطر، وأخيراً تؤثر على الإنتاج كماً وكيفاً. وقادنا ذلك لطرح التساؤل الآتي: ما هي الأسباب أدت إلى تفتت الملكيات الزراعية، وهل هنالك اختلاف بين العوامل التي أدت إلى ذلك في السهول الساحلية والمرتفعات الجبلية لمحافظة اللاذقية.

3-هداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- دراسة واقع ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية في مناطق السهول الساحلية والمرتفعات الجبلية في محافظة اللاذقية.

2- تحديد أسبابها، والسعة الحيازية للمناطق المدروسة.

3- دراسة عدالة توزيع الحيازات الزراعية في المناطق المدروسة.

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توصيف مشكلة تفتت الحيازات الزراعية، وتحديد حجمها، وكذلك تحديد مسبباتها، لتأمين بيانات تفيد صانعي القرار على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجميع الحيازات الزراعية، والذي سينعكس على إنتاجية وحدة المساحة، والإنتاج الكلي، والتي من خلالها يمكن زيادة العائد الاقتصادي الناتج، الذي يساهم بدوره في زيادة الناتج المحلي من جهة، وتحسين دخل المزارع، ورفع مستوى معيشته من جهة أخرى، كما أنها ستوفر البيانات التي تخدم الجمعيات التعاونية في مجال تجميع الحيازات الزراعية.

5- مواد البحث وطرائقه:

1- **منهجية البحث:** تم الاعتماد على أسلوب التحليل الاحصاء الوصفي الذي يتناول وصف الخصائص العامة لعينة الدراسة وتبرير النتائج الرياضية، حيث استخدمت مؤشرات الإحصاء الوصفي كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لشرح الخصائص الأساسية لأفراد العينة.

2- بيانات البحث: تم استخدام نوعين من البيانات في دراسة التفتت الحيازي في محافظة اللاذقية، الأولى بيانات ثانوية صادرة عن الوزارات والهيئات والمديريات وعن الجامعات ومراكز البحث والدراسات والمنظمات المعنية، والثانية بيانات أولية استمدت من استمارة استبيان جمعت عن طريق المقابلة الشخصية لعينة المزارعين، حيث شملت على مجموعة من الأسئلة تم إعدادها بأسلوب علمي وتسلسل منطقي بما يخدم أهداف البحث.

3- مجتمع البحث وعينته:

تم اعتماد الحائز الزراعي وحدة التحليل الأساسية للبحث، وبالتالي يشكل الحائزين الزراعيين إطار المجتمع المدروس في محافظة اللاذقية، والبالغ عددهم114302 حائز (إحصاء مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية لعام 2022)، وبتطبيق معادلة ستيفن – ثامبسون (Thompson, 2002) تم حساب حجم العينة على النحو التالي:

$$\mathbf{n} = \frac{\mathrm{N} \times \mathrm{p}\,(1-\mathrm{p})}{\{\mathrm{N}-1\ (d^2 \div z^2)\} + p(1-p)}$$

$$\mathbf{n} = \frac{114302 \times 0.5\,(1-0.5)}{\{114302-1\ (0.05^2 \div 1.96^2)\} + 0.5(1-0.5)} = 384$$

n: حجم العينة، P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50، N: حجم المجتمع المدروس، d: نسبة الخطأ المعياري (مستوى الدقة) = 0.05، Z: الدرجة المعيارية = 1.96 عند الخطأ المعياري 0.05.

وبحسب الثقل النسبي لعدد الحائزين في السهول الساحلية (تتضمن القرى التي تقع على ارتفاع أقل من 200 م عن سطح البحر) والمرتفعات الجبلية (تتضمن القرى التي تقع على ارتفاع أعلى من 200 م عن سطح البحر) لمحافظة اللاذقية، تم توزيع الاستمارات على 128 حائز في السهول و256 حائز في المرتفعات، وتوزيعها قصدياً على 24 قرية بما يتناسب مع الارتفاع عن سطح البحر (8 قرية في السهول الساحلية، و16 قرية في المرتفعات الجبلية) كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول رقم (1): توزع عينة البحث تبعاً للقرى المدروسة في محافظة اللاذقية.

المنطقة	حجم العينة	القرى المدروسة
السهول الساحلية	128	برج القصب، البصة، دوير الخطيب، عرب الملك، الشبطلية، جبريون، الخلالة، قبو العوامية.
المرتفعات الجبلية	256	البهلولية، طرجانو، القرداحة، رويسة البساتنة، دير حنا، الدبيقة، الروضة، السخابة، القطلبية، ربيعة، وطى الخان، الحفة، عين البيضا، مشقيتا، الكنيسات، عرامو
المجموع	384	

المصدر: عينة البحث، 2022.

4- فرضيات البحث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمجموعة عوامل أدت إلى تفتت الحيازات الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة. وتنبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاجتماعية على تفتت الحيازات الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاقتصادية على تفتت الحيازات الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.

5- الأساليب القياسية المستخدمة:

1- مؤشرات التفتت الحيازي: درجة التفتت لكل فئة حيازية = مجموع مربع مساحة كل حيازة / مربع المساحة الكلية للفئة الملكية الزراعية، ودرجة التفتت الإجمالية = مجموع مربعات المساحة لكل فئة / مربع المساحة الكلية للحيازات.

تتراوح قيم هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما بعدت القيمة عن الواحد الصحيح يعني زيادة التفتت، ويدل اقتراب القيمة من الواحد الصحيح على تجميع الحيازات وعدم تعرضها للتفتت. (المحيسن، 2007)

2- عدالة توزيع الحيازات: لحساب عدالة التوزيع تم تقدير كل من منحني لورنز، ومعامل جيني.

3- البرنامج الإحصائي (SPSS).

6- النتائج والمناقشة: بينت الخصائص العامة للعينة أن الغالبية العظمى من الحائزين وبنسبة 85.16% هم من الذكور، مما يشير إلى سيطرة شبه تامة على الحيازات الزراعية، كما هو موضح في الجدول (2).

الجدول رقم(2): توزع الحائزين الزراعيين تبعاً للجنس في عينة الدراسة.

الجنس	السهول الساحلية		المرتفعات الجبلية	
	التكرار	%	التكرار	%
الاناث	21	16.40	36	14.06
الذكور	107	83.60	220	85.94
الإجمالي	128	100	256	100

المصدر: عينة البحث، 2022.

وتراوح المتوسط العام لأعمار الحائزين 48.59 سنة، وتم تصنيفهم تبعاً للعمر إلى ثلاث فئات باستخدام المدى الفئوي الذي بلغ طوله (14) سنة، كما هو موضح في الجدول (3).

الجدول رقم(3): توزع الحائزين الزراعيين تبعاً للفئات العمرية في عينة الدراسة.

الفئات العمرية سنة	السهول الساحلية		المرتفعات الجبلية	
	التكرار	%	التكرار	%
42 – 28	26	20.31	61	23.82
57 – 43	40	31.25	167	34.55
72 - 58	62	48.44	28	10.73
الإجمالي	128	100	256	100

المصدر: عينة البحث، 2022.

يتبين من الجدول (3) أن الفئة العمرية 43 – 57 سنة شكلت النسبة الأكبر للحائزين على مستوى العينة.

كما تضمنت العينة مختلف الفئات التعليمية، حيث تفاوت مستوى التعليم كما هو موضح في الشكل (1).

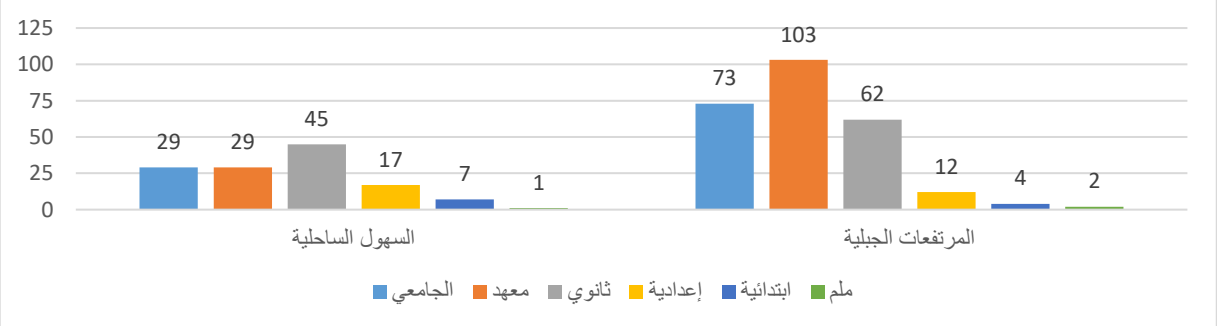

الشكل رقم (1): توزع عينة الدراسة تبعاً للتحصيل العلمي.

يتبين من الشكل (1) أن النسبة الأكبر من الحائزين على مستوى العينة هم من حملة شهادة المعهد، ويشكلون 34.39 % من إجمالي العينة.

1- خصائص الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة: من خلال الوضع الذي يستثمر بموجبه الحائز الأرض الزراعية (السجل القانوني لحيازة الأرض)، تم تحديد حجم الحيازات الفعلية الحالية لحائزي الأراضي الزراعية، حيث كانت أنواع الحيازات

(ملكية خاصة، أجرة، أجرة بالإضافة إلى ملكية خاصة)، ويبين الشكل (2) العلاقة بين الشخص والأرض التي يمتلكها في عينة الدراسة.

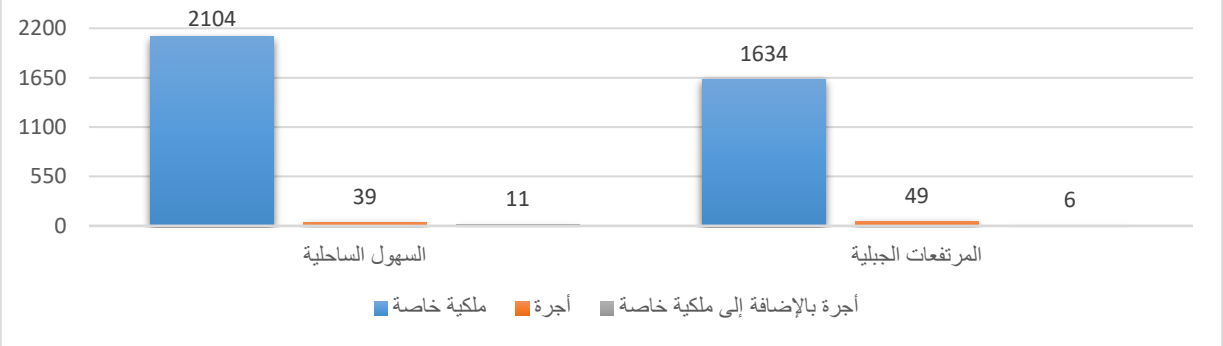

الشكل (2): العلاقة بين الشخص والأرض التي يمتلكها في عينة الدراسة.

1-1-حجم الحيازة الكاملة: بلغ متوسط حجم الحيازة 16.83 دونم في السهول الساحلية، و6.60 دونم في المرتفعات الجبلية، وانخفض تكرار الحائزين الزراعيين تدريجياً مع ازدياد حجم الفئة الحيازية، إلا أن أغلب حائزي المنطقتين تراوحت حيازتهم بين 1-10 دونم، مما يقلل من فرص إقامة مشاريع زراعية استثمارية، ويوضح الجدول (4) توزع الحائزين الزراعيين والمساحات إلى فئات حيازية تبعاً لعينة الدراسة.

الجدول رقم (4): توزع الحائزين والمساحات إلى فئات حيازية تبعاً لعينة الدراسة.

المساحة (دونم)	السهول الساحلية				المرتفعات الجبلية			
	الحائزين	%	المساحة	%	الحائزين	%	المساحة	%
10-1	57	44.53	328	15.23	218	85.15	878	51.98
20-10	44	34.38	671	31.15	24	9.38	355	21.03
20 >	27	21.09	1155	53.62	14	5.47	456	26.99
الإجمالي	128	100	2154	100	256	100	1689	100

المصدر: عينة البحث، 2022.

ولقياس إذا كان هنالك فروقات في مساحة الأراضي التي يمتلكها الأفراد تبعاً للمنطقة الجغرافية تم إجراء اختبار (Independent sample Test)، والجدول (5) يبين ذلك.

الجدول رقم(5): نتيجة اختبار (Independent sample Test) لإيجاد الفروق في مساحة الأرض الزراعية بين منطقتي الدراسة.

منطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	sig
السهول الساحلية	16.83	17.19	128	6.43	0.00
المرتفعات الجبلية	6.60	7.39	256		

المصدر: عينة البحث، باستخدام برنامج spss، 2022.

نلاحظ من الجدول (5) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين السهول الساحلية والمرتفعات الجبلية من حيث مساحة الأرض الزراعية عند مستوى (0.05)، والفروق لصالح السهول الساحلية، ويرجع ذلك إلى زيادة تأثير العوامل المسببة لعملية تفتت الحيازات الزراعية في المرتفعات مقارنة بالسهل ومنها الطبيعة الجغرافية الجبلية، وتقسيم الميراث.

2-1-عدد القطع الزراعية في الحيازة: بلغ عدد القطع 313 قطعة في السهول الساحلية، وبمتوسط 2.45 قطعة للحائز، و425 قطعة في المرتفعات الجبلية، بمتوسط 1.66 قطعة للحائز، ويوضح الشكل (3) توزع عدد قطع الحيازات الزراعية في عينة الدراسة.

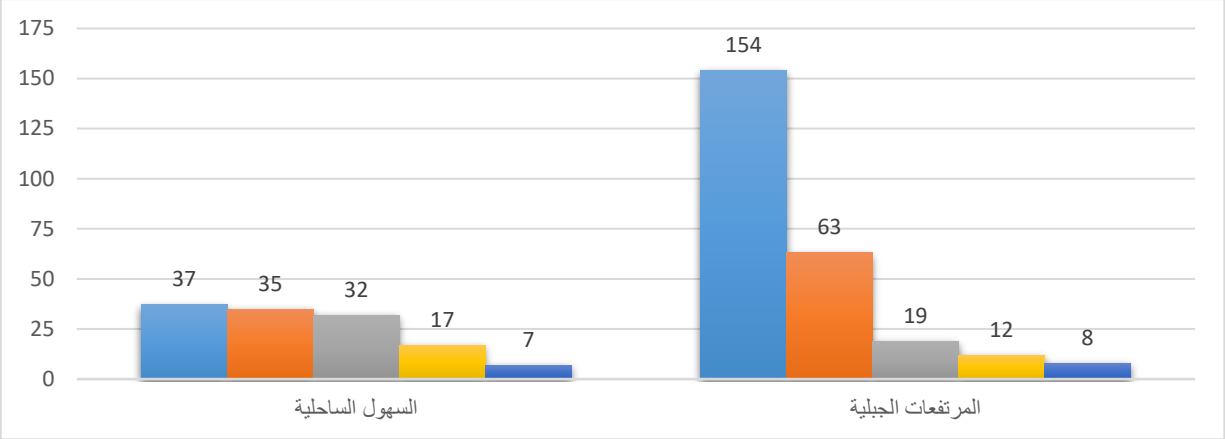

الشكل رقم (3): توزع عدد قطع الحيازات الزراعية في عينة الدراسة.

يبين الشكل (3) أن حائزي العينة تتوزع حيازاتهم بين (1-5) قطعة، وأن 56.81% من حائزي السهول الساحلية، و84.76% من حائزي المرتفعات الجبلية يملكون قطعتين.

ولايجاد إذا كان هنالك علاقة بين المنطقة الجغرافية وبين نوع التفتت تم إجراء اختبار (Independent sample Test)، والجدول (6) يبين ذلك.

الجدول رقم (6): نتيجة اختبار (Independent sample Test) لإيجاد الفروق في التوزيع الجغرافي للأرض الزراعية بين منطقتي الدراسة.

منطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	sig
السهول الساحلية	2.45	1.25	128	6.27	0.00
المرتفعات الجبلية	1.66	1.02	256		

المصدر: عينة البحث، باستخدام برنامج spss، 2022.

نلاحظ من الجدول (6) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين السهول الساحلية والمرتفعات الجبلية من حيث التوزيع الجغرافي للأرض الزراعية عند مستوى (0.05)، والفروق لصالح السهول الساحلية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة من يمتلكون قطعة واحدة من الأرض في المرتفعات بنسبة 49.74% بالمقارنة بالسهل 28.91%.

2- أسباب تفتت الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة: نتيجة اختبار السؤال "ما هي الأسباب التي أدت إلى تفتت الحيازات الزراعية في السهول الساحلية والمرتفعات الجبلية لمحافظة اللاذقية"، تبين وجود عوامل مؤدية لذلك وهي:

أولاً-العوامل الاجتماعية:

1- زيادة عدد أفراد الأسرة: بلغ متوسط عدد الأبناء في السهول الساحلية والمرتفعات الجبلية إحصائياً 4.9، 5.01 على الترتيب، والجدول (7) يوضح توزع متوسط عدد الأبناء في منطقة الدراسة.

الجدول رقم(7): متوسط عدد الأبناء في منطقة الدراسة.

الفئة	منطقة السهول الساحلية		منطقة المرتفعات الجبلية	
	التكرار	%	التكرار	%
3 – 1	19	14.84	25	9.76
6 – 4	97	75.78	200	78.13
9 – 7	12	9.38	31	12.11
الإجمالي	128	100	256	100

المصدر: عينة البحث، 2022.

نلاحظ من الجدول (7) أن أكثر من 75% في المنطقتين المدروستين لديهم 4 – 6 أبناء، وهو عدد كبير مقارنة مع متوسط عدد الأبناء عالمياً (4.1)، وهذا يدل على تفتت (انقسام) الملكية العائدة لوالد الحائز بشكل كبير.

2- **تقسيم الميراث بين الأفراد:** ساهم في تفتت الأراضي الزراعية، حيث أن 78.39% قاموا بتقسيم الأراضي الزراعية بعد وفاة الوالد، بينما قام 21.61% من الآباء بتقسيم الميراث بين أبنائهم وهم على قيد الحياة، وهذا يعود إلى 1-خوف من حدوث خلافات بين الأبناء على الميراث. 2-حاجة الأبناء إلى الأراضي الزراعية لبيعها نظراً للحاجة المادية أو الاستثمار فيها. 3- العدالة حيث بين بعض الآباء أنه من العدالة أن يقوم الأب بتقسيم ما يملك من الأرض كما يرغب هو لتحقيق العدالة بنفسه.

ثانياً-العوامل الاقتصادية: لم تعد الزراعة مورداً كافياً، ونتيجة غلاء الأسعار الخاصة بالمستلزمات الزراعية يتم التخلي عن جزء من الأرض، إما بالبيع أو التأجير أو تركها بوراً، لزيادة القدرة على شراء المستلزمات الزراعية للجزء المزروع والمتبقي من الأرض، بالإضافة إلى عدم قدرة الجزء المتبقي من الأرض توفير كفاية احتياجات المزارع، مما دفعهم لهجرة الأرض إلى مهن جديدة خارج العمل الزراعي، فهذه العوامل أدت لتراجع مساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الأفراد، حيث بلغ عدد الحائزين البائعين 55 حائز بمساحة 208 دونم في السهول الساحلية، وفي المرتفعات الجبلية 85 حائز بمساحة 194 دونم، ويبين الجدول(8) توزع الحائزين البائعين في عينة الدراسة تبعاً لأحجام حيازاتهم.

الجدول رقم (8): توزع الحائزين البائعين تبعاً لأحجام حيازاتهم في عينة الدراسة.

المساحة (دونم)	تكرار الحائزين	تكرار الحائزين البائعين	نسبة الحائزين البائعين في كل فئة بالنسبة لإجمالي الحائزين البائعين
10-1	275	103	73.57
20-10	68	24	17.14
20 >	41	13	9.29
الإجمالي	384	140	100

المصدر: عينة البحث، 2022.

نلاحظ من الجدول (8) أن الحائزين البائعين لجزء من حيازاتهم التي تقل مساحتها عن 10 دونم، ويشكلون 73.57 % من إجمالي الحائزين البائعين، مما يدل أن أصحاب الحيازات الصغيرة يتوجهون لبيع حيازاتهم لعدم جدواها الاقتصادية، وذلك للحاجة المادية في ظل ارتفاع أسعار الأراضي، فيجد الأفراد الذين يمتلكون مهن غير زراعية أن بيع الأراضي هو المخرج في حال حاجتهم للمال، إما لبناء منزل، أو تزويج الأبناء، أو تعليمهم، أو فرصة للقيام بمشاريع اقتصادية جديدة بعيداً عن الزراعة.

بلغت نسبة تأجير الأراضي الزراعية واستئجارها 2.32% في السهول الساحلية، و3.26% في المرتفعات الجبلية، ويرجع ذلك إلى عدم اعتبار الزراعة مهنة أساسية في تحقيق الدخل، في منطقتي الدراسة كان أصحاب الحيازات الكبيرة يقومون باستئجار الحيازات الصغيرة المجاورة والقريبة، وخاصة في مواسم قطاف الزيتون والحمضيات بنسب متفق عليها وهو ما يعرف محلياً بمصطلح الضمان.

وللإجابة عن سؤال "هل هنالك اختلافات بين العوامل التي لعبت دوراً في تفتت الحيازات الزراعية للسهول الساحلية والمرتفعات الجبلية في محافظة اللاذقية"، تم إجراء اختبار (Independent sample Test) لإيجاد الفروق بين منطقتي الدراسة للتعرف على الأسباب المؤدية لتفتت الحيازات الزراعية.

ولإيجاد إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة في عدد الأبناء، تم إجراء اختبار (Independent sample Test)، والجدول (9) يبين ذلك.

الجدول رقم (9): نتيجة اختبار (Independent sample Test) لإيجاد الفروق في عدد الأبناء بين منطقتي الدراسة.

منطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	sig
السهول الساحلية	4.90	1.38	128	0.78-	0.00
المرتفعات الجبلية	5.01	1.11	256		

المصدر: عينة البحث، باستخدام برنامج spss، 2022.

يظهر من الجدول (9) أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة في عدد أفراد الأسرة، وذلك لأن العادات والتقاليد الخاصة بالتشجيع على الإنجاب واحدة في منطقتي الدراسة.

ولاختبار الفرضية التي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاجتماعية على تفتت الحيازات الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة، وبناء على نتائج الجدول (9) تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاجتماعية على تفتت الحيازات الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

ولاختبار الفرضية التي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاقتصادية على تفتت الحيازات الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة، تم إجراء اختبار (Independent sample Test) لإيجاد إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة في بيع وتأجير الأراضي، والجدول (10) يبين ذلك.

الجدول رقم(10): نتيجة اختبار (Independent sample Test) لإيجاد الفروق في بيع وتأجير الأراضي بين منطقتي الدراسة.

منطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	sig
السهول الساحلية	0.39	2.50	128	1.14	0.00
المرتفعات الجبلية	0.21	1.35	256		

المصدر: عينة البحث، باستخدام برنامج spss، 2022.

يظهر من الجدول (10) أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة في بيع وتأجير الأراضي، وذلك لتشابه الحالة الاقتصادية في منطقتي الدراسة، وغالبية الإجابات أن سبب بيع الأراضي هو الحاجة المادية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

بناء على الإجابة على الأسئلة السابقة ونتيجة اختبارات التي تم تطبيقها باستخدام (Independent sample Test) فقد تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمجموعة عوامل أدت إلى تفتت الحيازات الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

3- مؤشرات التفتت الحيازي:

كانت المساحة الإجمالية للحيازات الزراعية في السهول الساحلية 2154 دونم، وفي المرتفعات الجبلية 1689 دونم، موزعة على 313، 425 قطعة على التوالي، وقسمت هذه الحيازات إلى 3 فئات حيازية حسب المساحة، ويبين الجدول (11) توزع الحائزين في عينة الدراسة تبعاً لمتوسط مساحة الفئات الحيازية.

الجدول رقم (11): توزع الحائزين تبعاً لمتوسط مساحة الفئات الحيازية في عينة الدراسة.

المساحة الحيازية (دونم)	منطقة السهول الساحلية	منطقة المرتفعات الجبلية
10-1	5.75	4.03
20-10	15.25	14.79
20 >	42.77	32.57
الإجمالي	16.83	6.59

المصدر: عينة البحث، 2022.

إن تفتت الحيازات الزراعية بأسبابها المختلفة جعل هذه الأراضي في حالة تغير مستمر في المساحة والتركيبة المحصولية وبطريقة استثمارها، حيث نتج عن هذا التفتت تفضيل المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة بيع الأرض أوتأجيرها أو تركها من دون استثمار. ولمعرفة مدى تفتت الحيازات الزراعية تبعاً للمناطق المدروسة وفئات المساحة، فقد حسبت درجة التفتت لكل فئة حيازية باستعمال معادلة درجة التفتت.

الجدول رقم (12): درجة التفتت الحيازي في عينة الدراسة.

المساحة الحيازية (دونم)	درجة التفتت الحيازي	
	السهول الساحلية	المرتفعات الجبلية
10-1	0.021118	0.005321
20-10	0.023465	0.043364
20 >	0.045667	0.074513

المصدر: عينة البحث، 2022.

يلاحظ من الجدول (12) أن درجة التفتت في السهول الساحلية تراوحت ما بين 0.021118 و0.045667، وتراوحت بين 0.005321 و0.074513 في المرتفعات الجبلية.

4-عدالة توزيع الحيازات الزراعية: يبين الشكل (4) منحنى لورنز في منطقة السهول الساحلية، حيث يظهر ابتعاد المنحني عن المستقيم مما يظهر عدم عدالة التوزيع للمساحات ضمنها.

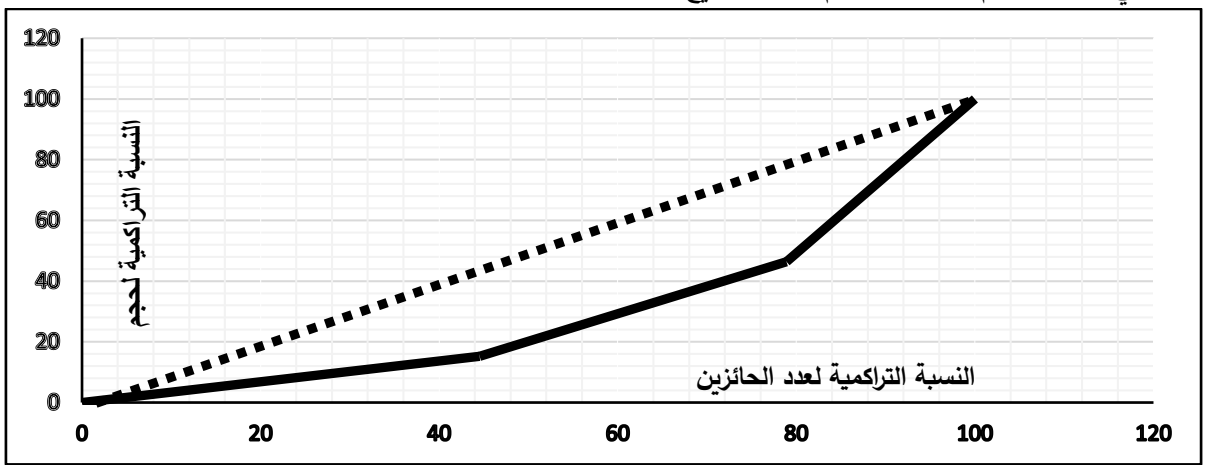

الشكل رقم(4): منحني لورنز على مستوى منطقة السهول الساحلية.

ويوضح الجدول (13) التوزيع النسبي التراكمي لكل من الحائزين والحيازات في السهول الساحلية.

الجدول رقم (13): توزع النسبي التراكمي للحيازات والحائزين وحساب معامل جيني في منطقة السهول الساحلية.

المساحة الحيازية (دونم)	الحائزين			الحيازات			Xi*Yi+1	Xi+1*Yi
	عدد	%	تراكمي xi	المساحة	%	تراكمي Yi		
10-1	57	44.53	44.53	328	15.23	15.23	2065.3014	1201.6470
20-10	44	34.37	78.90	671	31.15	46.38	7890.0000	4638.0000
20 >	27	21.10	100.00	1155	53.62	100.00	-	-
الإجمالي	128	100.00	398.52	2154	100.00	161.61	9955.3014	5839.6470

المصدر: عينة البحث، 2022.

وبقسمة الرقمين الأخيرين على 10000 وطرحهما من بعضهما في الجدول السابق نصل لقيمة معامل جيني الذي بلغت 0.41، وهي أقرب إلى الواحد من الصفر مما يؤكد عدم عدالة التوزيع للحيازات ضمن منطقة السهول الساحلية.

ويبين الشكل (5) منحنى لورنز في منطقة المرتفعات الجبلية، حيث يظهر ابتعاد المنحني عن المستقيم مما يظهر عدم عدالة التوزيع للمساحات ضمنها.

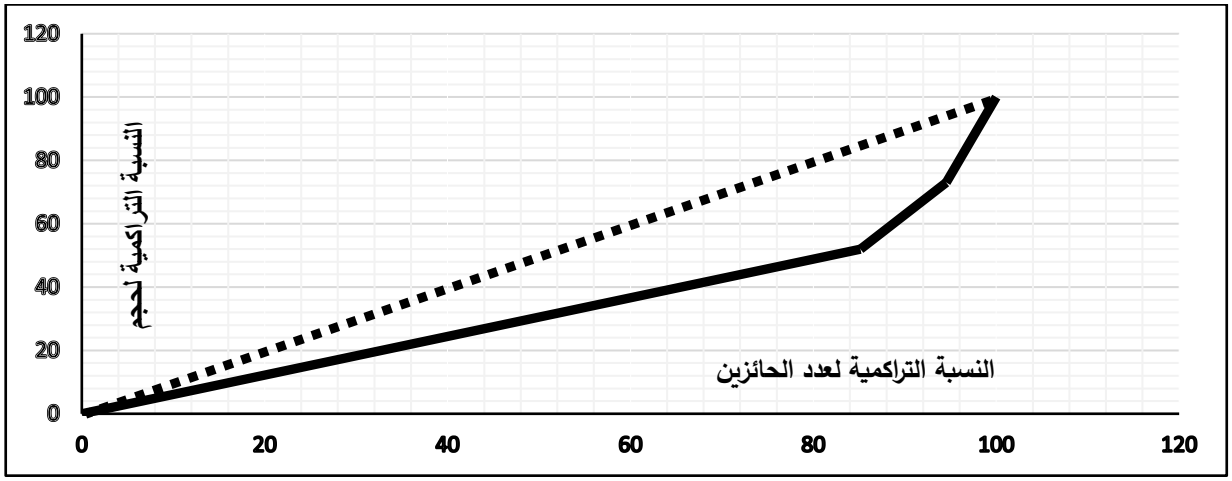

الشكل رقم (5): منحني لورنز على مستوى منطقة المرتفعات الجبلية.

ويوضح الجدول (14) التوزيع النسبي التراكمي لكل من الحائزين والحيازات في منطقة المرتفعات الجبلية.

الجدول رقم (14): توزع النسبي التراكمي للحيازات والحائزين وحساب معامل جيني في منطقة المرتفعات الجبلية.

المساحة الحيازية (دونم)	الحائزين			الحيازات			Xi*Yi+1	Xi+1*Yi
	عدد	%	تراكمي xi	المساحة	%	تراكمي Yi		
10-1	218	85.15	85.15	878	51.98	51.98	6216.8015	4913.6694
20-10	24	9.38	94.53	355	21.03	73.01	9453	7301
20 >	14	5.47	100.00	456	26.99	100.00	-	-
الإجمالي	256	100	279.68	1689	100	224.99	15669.8015	12214.6694

المصدر: عينة البحث، 2022.

وبقسمة الرقمين الأخيرين على 10000 وطرحهما من بعضهما في الجدول السابق نصل لقيمة معامل جيني الذي بلغت 0.35، وهي أقرب إلى الواحد من الصفر مما يؤكد عدم عدالة التوزيع للحيازات ضمن منطقة المرتفعات الجبلية.

7- الاستنتاجات:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاجتماعية (زيادة عدد أفراد الأسرة والتوريث) على تفتت الحيازات الزراعية، وذلك لأن العادات والتقاليد الخاصة بالتشجيع على الإنجاب واحدة في منطقتي الدراسة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاقتصادية (بيع وتأجير الأرض وعدم كفايتها كمصدر رزق) على تفتت الحيازات الزراعية، وذلك لتشابه الحالة الاقتصادية في منطقتي الدراسة، وأن سبب بيع الأراضي هو الحاجة المادية.

3- درجة تفتت الحيازات في السهول الساحلية تراوحت ما بين 0.021118 -0.045667، وتراوحت بين 0.005321 - 0.074513 في المرتفعات الجبلية.

4- معامل جيني بلغت قيمته نحو 0.41 في السهول الساحلية، و0.35 في المرتفعات الجبلية، هذا دليل على عدم المساواة في توزيع الحيازات.

8- التوصيات:

1- نشر الثقافة الداعمة لمهنة الزراعة في المنطقة التي يتساوى فيها العمل مهما كان نوعه ومكانه، حيث لوحظ من التحليل تخلي الكثير من المتعلمين عن أجزاء من أراضيهم بحيث أستحوذو على أقل متوسط حيازة زراعية.

2- تعديل قوانين الميراث فيما يخص الحيازات الزراعية، وذلك من خلال منع تفتيت الحيازات عند التوريث عبر الأجيال والمحافظة على وحدة هذه الحيازات مع ضمان حق الانتفاع للورثة.

3- تفعيل دور الجمعيات الفلاحية فيما يخص التجميع المحصولي باعتباره خطوة متقدمة على طريق خلق علاقات إنتاجية متطورة، وضرورة توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وخفض تكاليفها مما يعزز جعل الأرض مصدر رزق كافي للمزارع.

4- الحد ما أمكن من قيام المشروعات السكنية السياحية والصناعية وطرق المواصلات في المناطق الزراعية لما لها من تأثير سلبي في الملكيات الزراعية وخروجها من عملية الاستغلال الزراعي بشكل كامل.

9- المراجع:

المراجع العربية:

1- تركماني، شذى؛ إسماعيل، إسكندر؛ ديوب، معمر (2011). دراسة التفتت الحيازي في سورية (محافظة درعا). مجلة العربية للبيئات الجافة، المجلد (6)، العدد (1)، ص:120-128.

2- صقر، ابراهيم (2005). مبادئ في التكثيف الزراعي. منشورات جامعة تشرين، كلية الهندسة الزراعية، اللاذقية، سورية.

3- الضمان، إيهاب؛ الحاج، أمين زعير؛ فطوم، رداح (2020). تفتت الحيازات في ريف منطقة السلمية. مجلة جامعة حماه، المجلد (3)، العدد (5)، ص:114-124.

4- مجلس الاتحاد العام للفلاحين (2006). التقرير التنظيمي، المؤتمر العام العاشر، دمشق، سورية.

5- المحيسن، خالد (2007). التفتت الحيازي في إقليم الوسط الأردن. رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية.

6- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس (2012). تفتت الحيازات الزراعية الفلسطينية وأثر ذلك على الإنتاج والإنتاجية، رام الله، فلسطين.

7- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مديرية زراعية ريف دمشق (2009). أثر تفتت وتشتت الحيازات الزراعية للأرض المستثمرة في محافظة ريف دمشق، سورية.

8- إحصائيات مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي (2022)، محافظة اللاذقية، سورية.

المراجع الأجنبية:

1- Benjamin, E, Graeuba, M, Samuel, L. edermann "The state of family farms in the world". World development, Vol. 87. november. 2016. Pp. 1-15.

2- Dirimanova, K. Property Rights and Technology Adoption for Agricultural Sustainability in Tamil Nadu. Indian Journal of Ecology, Vol. 48. No. 2. 2002. Pp. 458-465.

3- IFAD. "Investing in smallholder Family Agriculture For Global Food Security and Nutrition". IFAD post-2015 policy Brief "3. Pp. 2.

4- Thompson, K.steven. Sampling. John wiely sons, Inc, hoken, newjersey, united states of America. 2002. Pp. 445.